جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة

نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث
والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج

ملتقى دولي عن بعد
الجزائر 11 أفريل 2021

# مصادر القانون بين السيادة الوطنية والمتطلبات الجديدة

المجلد 35، عدد خاص - حوليات جامعة الجزائر1

مصادر القانون بين السيادة الوطنية والمتطلبات الجديدة

LES SOURCES DU DROIT : ENTRE SOUVERAINETE NATIONALE ET NOUVELLES EXIGENCES

Université d'Alger 1 BENYOUCEF BENKHEDDA

Vice Rectorat de la Formation Supérieure de Troisième Cycle,
l'Habilitation Universitaire, la Recherche Scientifiques
et la Formation Supérieure de Post-Graduation

Colloque international à distance
Alger 11 Avril 2021

# LES SOURCES DU DROIT : ENTRE SOUVERAINETE NATIONALE ET NOUVELLES EXIGENCES

Volume 35, numéro spécial - Les annales de l'université d'Alger1

**الرئـــيس الشرفـــي**

**أ.د .عبد الحكيم بن تليس:** مديــر جـامعة الجزائـر 1 بن يـوسف بن خدة

**رئـــيسة التحريـــر**

**د.مـدافر فـايزة:** نائب مدير الجامعة مكلفة بالتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج

**تصفـيف وإخـراج**

مصلحة المنشورات

# حوليـــات جـــامعة الجزائـــر 1

المجلد 35 عدد الخاص

نوفمبر 2021

# حوليـات جامعة الجـزائر 1

أول إصدار سنة **1986**

- العنوان : 02 شارع ديدوش مراد ، الجزائر

- الهاتف / الفاكس :**+213.21.63.77.27**

- البريد الإلكتروني :**hawliyatalger@yahoo.fr**

الآراء والأفكـار المعبر عنهـا في المقـالات المنشـورة في المجـلة

لا تلزم إلا أصحـابهـا ولا تعبر عن رأي المجلة

رقم الإيداع القانوني : **87 -1986**

ردمد : **1111-0910**

# مصادر القانون بين السيادة الوطنية و المتطلبات الجديدة

# LES SOURCES DU DROIT : ENTRE SOUVERAINETE NATIONALE ET NOUVELLES EXIGENCES

**ملتقى دولي عن بعد 11 أبريل 2021**

تحت إشراف الأستاذ علي فيلالي ، جامعة الجزائر1

# جـامعة الجـزائـر 1

## اللجنـــــــــــة العلميـــــــــــة

**اللجنة العلمية**

**رئيس اللجنة العلمية: الأستاذ علي فيلالي، أستاذ التعليم العالي كلية الحقوق جامعة الجزائر 1،**

**نائب رئيس اللجنة العلمية: د/آمال بن رجدال ، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذ علي بن شنب ، أستاذ التعليم العالي ، جامعة بورغون ، فرنسا.**

**الأستاذ فيليب دلباك، أستاذ التعليم العالي ، جامعة السوربون باريس1، فرنسا.،**

**الاستاذ الطيب زروتي ، أستاذ التعليم العالي ، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذة ذهبية حامق ، أستاذ التعليم العالي، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذ كمال حدوم، أستاذ التعليم العالي، كلية جامعة امحمد بوقرة بومرداس ،**

**الأستاذ سامي بن حملة، أستاذ التعليم العالي كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة،**

**الأستاذة مدافر فايزة ، أستاذ محاضر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذة ليلى حدوم ، أستاذ محاضر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذة عمروش فوزية، أستاذ محاضر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذة نريمان مسعود بورغدة ، أستاذ محاضر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذ عبد الحق قريمس ، أستاذ محاضر، كلية الحقوق، جامعة جيجل،**

**الأستاذ عثمان دشيشة، أستاذ محاضر، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذة خديجة فاضل، أستاذ محاضر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذ بعجي محمد، أستاذ محاضر ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذة لطيفة بوراس ، أستاذ محاضر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذة جويدة عمريو، أستاذ محاضر، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذة سليمة بن زايد ، أستاذ محاضر، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1،**

**الأستاذة فتيحة عرورة ، أستاذ محاضر، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1،**

## اللجنة التنظيمية

**رئيس اللجنة التنظيمية د/ مدافر فايزة ، نائب رئيس جامعة الجزائر 1،**

**د/ بن رجدال آمال، أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 1،**

**د/ ساسي نجاة، أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 1،**

**د/ بعجي محمد، أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 1،**

**د/ جعفور ليندة، أستاذ مساعد، جامعة الجزائر 1،**

**كلمة الأستاذة فايزة مدافر**

**نائب مدير الجامعة المكلفة بالدراسات العليا والبحث العلمي**

**- جامعة الجزائر 1-**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

السيد مدير جامعة الجزائر 1، السيد عميد كلية الحقوق ،السيد رئيس اللجنة العلمية، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه من دواعي الغبطة والسرور أن أكون معكم في افتتاح الملتقى الدولي **مصادر القانون بين السيادة الوطنية والمتطلبات الجديدة،** الذي تأخر تنظيمه بسبب الظروف الاستثنائية المرتبطة بالوباء، والذي ينظم اليوم عبر تقنية التحاضر عن بعد، والذي من خلاله نرفع في جامعة الجزائر 1 التحدي لمواصلة النشاط العلمي وتنظيم الملتقيات والتي تعبر عن ايماننا العميق بأهمية هذه النشاطات في الحياة الجامعية.

يجدر التنويه بأهمية الموضوع المختار وهو **مصادر القانون بين السيادة الوطنية والمتطلبات الجديدة،** أكيد أن هناك اجماع على أن القانون وليد المجتمع، يترجم ثقافته وعاداته، ماضيه ومستقبله و تطلعاته، ويعتبر القانون الوطني، هو المطبق، بينما تطبيق القواعد والاتفاقيات الدولية يرتبط بالمصادقة، ولا يمكن تطبيق قواعد القانون الاجنبي إلا في الحالات التي يجيزها القانون. لكن هذه المبادئ اليوم هي محل نقاش كبير، أمام التطورات الكبيرة التي يعرفها المجتمع الدولي، حيث يبدو من الضروري دراسة اثر القوانين الاجنبية على الثقافة القانونية الوطنية، هل هو تعريب للقوانين الاجنبية وإدماج لها في القانون الجزائري، أم أنها نصوص أصيلة تنطلق من خصوصية المجتمع وتستجيب لواقعه وطموحه؟.

كما يبدو من الضروري التوقف أمام تأثير العولمة على مصادر القانون، وتغير مفهوم السيادة الوطنية والسيادة الاقتصادية، أمام التعاون الدولي في المجالات المختلفة حيث أدى انتشار التوجه اليبرالي في العالم الى انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي، لتكتفي بالوظيفة الضبطية، وتتغير مكانة المتعامل الخاص ليصبح شريكا في وضع الاشتراطات التعاقدية، في مختلف الميادين، مثل الشروط العامة للمعاملات، العقود النموذجية،...

بالإضافة الى بروز دور المنظمات المهنية، التي أصبحت تساهم في وضع القواعد القانونية لتنظيم المهن الحرة، بل فرض التعاون الدولي أن تسعى الدول الى تكييف أحكام قوانينها الداخلية مع المعايير الدولية من أجل الوصول الى قدرة تنافسية.

ومما تجدر ملاحظته هو المكانة البارزة التي تحتلها الشريعة الإسلامية اليوم كمصدر للقانون، فلقد أدت العناية بالقواعد الفقهية إلى إبراز مكانتها وكان لزاما العناية بها لما تحققه هذه القواعد من وضوح واستقرار في المعاملات.

أن ملتقى اليوم هو فرصة للبحث في الافاق القانونية لمصادر القانون ومستقبلها أمام كل التحديات التي تفرض نفسها بقوة.

وفي الاخير لا يسعني إلا أن أعبر عن خالص شكري و امتناني للسيدات و السادة الأساتذة أعضاء اللجنتين العلمية و التنظيمية للملتقى الدولي.

أجدد خالص شكري للمتدخلين والمحاضرين الذين شرفونا بالمشاركة، والذين سوف يثرون الملتقى بمداخلاتهم القيمة وأرائهم النيرة.

أتمنى كل التوفيق لأعمال الملتقى.

**كلمة الأستاذ العربي كسال**

**عميد كلية الحقوق جامعة الجزائر1**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

السيد رئيس جامعة الجزائر1، السيدة نائب مدير جامعة الجزائر1، السادة الأساتذة الأفاضل والأستاذات الفضليات، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني ويشرفني أنأقدم تشكراتي الخالصة إلى كل من ساهم في تنظيم هذا الملتقى الهام، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور "علي فيلالي" الذي ما فتئ يشجع على تنظيم مثل هذه الملتقيات لتعمّ الفائدة لصالحالطالب، الأستاذ والجامعة بصفة عامة.

إنّ هذا الملتقى الذي بادر إلى تنظيمه الأستاذ فيلالي كان من المفروض أن ينعقد السنة الماضية،إلا أن الظروف الصحية التي عرفها العالم حالت دون ذلك، ولولا مثابرة وجهود الأستاذ فيلالي لما انعقد هذا الملتقى.

كما أوجه بهذه المناسبة شكري و التحية الخالصة إلى اللجنة التنظيمية و اللجنة العلمية التي سهرت على تنظيم الملتقى. التحية و الشكر موصلان أيضا إلى زملائنا المتدخلين من مصر وفرنسا ومختلف الجامعات الجزائرية في هذا الملتقى المخصص لموضوع لا يقل من الأهمية والموسوم بـ "**مصادر القانون بين السيادة الوطنية والمتطلبات الجديدة**".

يعتبر القانون وليد كل مجتمع فهو ينظم العلاقات داخل المجتمع سواء العلاقات الداخلية أو الخارجية، كما أنه يترجم ثقافة وعادات وماض وحاضر المجتمع، وكذا مختلف التطورات التي تطرأ عليه في مختلف جوانبالحياة، فهو يمثل مظهر من مظاهر السيادة، إذ لا يمكن اللجوء إلى تطبيق القوانين الأجنبية إلا استثناءً وبنص شريطة أن لا يمس النظام العام، كما أن تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنظم إليها الدول لا يكون لها مفعولإلا بعد المصادقة عليها من طرف الجهات المختصة في الدولة بحيث تصبح جزءالا يتجزأ من منظومتها القانونية.

لقد حاولت الدول العربية والإسلامية ومنها الجزائر أن تعطي مكانة بارزة للشريعة الإسلامية كمصدر أساسي من منظومتها القانونية، إلا أنها لم تنجح إلا في حالة القانون الخاص والأحوال الشخصية.إن الأزمة المالية التي عرفها العالم في سنة 2008 أدت إلى التفكير الجدي في إيجاد بدائل ومنها الصيرفة الإسلامية. كما أن الأنظمة القانونية المعتمدة من قبل الدول والتي كانت تحتكر إنتاجها أصبحت لا تتلاءم مع التطور في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية، علاقة العمل، العلاقات في المحال الطبي، وأخلاقيات هذه المهنة، تمثل هده النقاط عناصر الإشكالية التي يطرحها هذا الملتقى.

# الفهـــــــــرس


**الافتتاحية** ..... 10

**الاشكالية** ..... 11

**قادة شهيدة**

اثر استزراع القوانين الأجنبية على الثقافة القانونية الوطنية ..... 15

**فيلالي على**

القوانين المدنية العربية بين المحاكاة والأصالة ..... 38

**علي موسى خدوجة**

الطابع العالمي للتقنين المدني الفرنسي وأثره على القوانين العربية ..... 65

**بعجي احمد**

الضبط الاقتصادي : أي دور في إعداد القاعدة القانونية؟ ..... 84

**احمية سليمان**

القانون الدولي الاجتماعي كمصدر للقانون الوطني ..... 108

**الطيب زروتي**

أي تدويل للعقد الدولي! ..... 133

**طباش عز الدين**

الاتفاقيات الدولية كمصدر للقانون الجنائي الجزائري لتدعيم جهود مكافحة الإجرام العابر للحدود ..... 165

**زرقون نور الدين**

القانون العابر للحدود الوطنية: تحول في احتكار الدولة لإنتاج القانون ..... 191

**معزوز علي**

مظاهر تدويل الدساتير الوطنية في مجال الحقوق والحريات الأساسية من خلال هيمنة المصادر الدولية ..... 210

**حدوم ليلى**

أنظمة بنك الجزائر ..... 229

**بن رجدال آمال**

خوصصة مصادر القانون: دور قواعد"أيوفي"(AAOIFI) في تسيير المصارف الإسلامية ..... 247

**محمد جبر السيد عبد الله جميل**

مدى اعتناء الدستورين المصري والجزائري بالشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع؛ دراسة مقارنة ..... 271

**عمروش فوزية**

الشروط العامة في العقود: مصدر لقانون العمل ..... 292

**فاضل خديجة**

اتفاقية العمل الجماعية مصدر لقانون العمل ..... 312

**فارح عائشة**

الطابع الدولي لمصادر قانون الملكية الصناعية ..... 336

**لكحل صالح**

" نحو انسحاب الدولة من الحقل القانوني: الانتقال من أسلوب التنظيم الموجه إلى الضبط الذاتي ..... 353

***RBHI Taoufik***

*Mondialisation et harmonisation ; vers l'émergence d'un cadre normatif à caractère régional des affaires Africain, Cas Maroc-OHADA*..... 379

***BENCHENEB Ali***

*Les sources de droit extra étatiques et le droit algérien, un état des lieux*..... 393

***DELEBECQUE Philippe***

*L'essor des sources de droit professionnelles*..... 412

**OULMANE Djamal & OULMANE Somia**

*Ethique médicale, les nouveaux impératifs*..... 420

***BOUROUBA Samia SASSI & Samia***

*Le juge algérien et les sources du droit international : l'application des conventions internationales relatives aux droits de l'homme* ..... 429

***KHIDER Imane***

*Influence des organismes internationaux dans l'élaboration du cadre juridique des pays (cas du cadre juridique des communications électroniques en algérie)*..... *450*

**الافتتـــاحية**

تسعد مجلة حوليات جامعة الجزائر-1- أن تقدم لقرائها الكرام المجلد 35- العدد الخاص- و الذي يتضمن أعمال الملتقى الدولي المرسوم

" **مصادر القانون بين السيادة الوطنية والمتطلّبات الجديدة** "

بهذه المناسبة نتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذا العدد الخاص ونأمل أن يكون محتواه عند حسن تطلعاتكم.

**د.مدافر فايزة**
**رئيسة المجلة**

**الإشكالية**

يعتبر القانون وليد المجتمع، فهو ينظّم علاقاته الداخلية والخارجية، ويترجم ثقافته وعاداته، ماضيه وحاضره، تراجعاته وتطوراته، ومختلف جوانب الحياة فيه، فهو يمثل مظهرا من مظاهر سيادة الدولة على إقليمها ورعاياها، وبالتالي لا يتم اللجوء إلى تطبيق القوانين الأجنبية – التي تعتبر مجرد "واقعة"– إلاّ إذا سمح بذلك القانون الوطني بشرط عدم مساسها بالنظام العـام، ولا مجال لتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية إلاّ بعد المصادقة عليها.

إنّ ما يشهده العالم اليوم من تطوّر في دور المجتمع الدولي، وإحياء لدور الشريعة الإسلامية ، وبروز مهّم للقواعد الخاصة في تنظيم العلاقات ، إضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية، التاريخية والحضارية، جعل التصوّر السابق للقانون محل لإعادة النظر.

كان لإصدار القانون المدني الفرنسي في بداية القرن التاسع عشر كقانون عابر للأوطان، والذي تبعه في نهاية نفس القرن صدور القانون المدني الألماني في سياق تنافسي، تأثير كبير على القانون المدني في العالم العربي، إفريقيا وأمريكا الجنوبية. هذا التأثير الذي يترجم تفوّق وهيمنة الحضارة الأوروبية، قد دعّمه تراجع العالم الإسلامي وتوسّع ظاهرة الاستعمار، ما نجم عنه تأثر ثقافي قانوني واسع، الأمر الذي لم يسمح للدول المستعمرة سابقا من العودة بعد استقلالها إلى تطبيق قوانينها السابقة الأصلية على غرار القانون الجزائري.

في الواقع، هذا الوضع ليس خاص بالجزائر فقط، بل هو موقف العالم العربي في مجموعه والذي شهد هو الآخر ظاهرة الاستعمار.

مصر، كانت رائدة العالم العربي، سعت بمجرد استقلالها إلى تأكيد سيادتها في ميدان القانون مع تحديث منظومتها القانونية، قد استهدت بالنموذج الغربي سواء من حيث الشكل، عن طريق اعتماد أسلوب التقنين (la codification) أو الموضوع، في حين رأى كبار رجال القانون العرب أنّ تلك المبادرة أدّت إلى ظهور تقاليد قانونية عربية أصيل.

أدّت في سياق آخر علاقات التعاون المتبادلة بين الدول في مختلف المجالات إلى ظهور تكتلات جهوية ودولية. الجزائر على غرار دول العالم، تنتمي إلى عدة مجتمعات، مغاربية، عربية، إسلامية، كما هي عضو في الاتحاد الإفريقي، منظمة الأمم المتحدة، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، المنظمات الدولية المتخصصة؛ هذه العلاقات تقتضي لا محالة تقاربا بين المنظومات القانونية لمختلف الدول، فيتأثر بعضها ببعض، وقد يتعيّن عليها الالتزام بقرارات المجتمع الدولي في بعض المجالات، كحقوق الإنسان، حماية البيئة، مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغيرها، الأمر الذي انعكس على مصادر القانون للدولة.

إنّ التعاون بين الدول في المجال الاقتصادي عموما، أدّى إلى قيام نظام الاعتماد المتبادل الذي أخذت فيه كل دولة على نفسها مسؤولية المساهمة في تحقيق مصالح المجموعة الدولية.

عملت هذه المعطيات الجديدة على تغيير مفهوم السيادة الوطنية المطلقة بحيث يتم التخلي عن بعض الحقوق السيادية وفقا لما يتطلبه الصالح العام الدولي. إن هذا التطور الناتج عن إحياء دور المجتمع الدولي

وانفتاح الدول على بعضها البعض لم يمنع من بروز الشريعة الإسلامية أيضا كنظام قانوني، على الصعيد الوطني والدولي.

تعتبر الشريعة الإسلامية عنصر من عناصر هوية المجتمع الجزائري، وكذا الدول الإسلامية التي استمرت في تطبيقها على الأقل في مجال الأحوال الشخصية بالنسبة للدوّل التي كانت تحت الاستعمار أو الانتداب. لقد حاولت الدول العربية الإسلامية بعد استقلالها مثل الجزائر، مصر، سوريا وليبيا، أن تعيد للشريعة الإسلامية مكانتها كمصدر أساسي للقانون، لكن دون جدوى للأسباب السالفة الذكر.

سجلنا منذ إصدار القانون المدني الأردني سنة 1976 مجهودات حقيقية لتقنين الشريعة الإسلامية التي أصبحت المصدر الرئيسي لقوانين بعض الدول العربية الإسلامية كاليمن، السودان، الإمارات العربية المتحدة إلخ... كما انضمت جامعة الدول العربية لذلك عن طريق مشروع توحيد التشريعات العربية مستوحية أحكامها من الشريعة الإسلامية بصفة مطلقة.

كما عرفت الصرافة الإسلامية نجاحا كبيرا على المستوى الدولي منذ الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وأصبحت تشكّل بديلا حقيقيا للنظام المصرفي في الدوّل الغربية. وقد عملت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أيوفي AAOIFI، وهي منظمة دولية غير ربحية داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، على إعداد ونشر قواعد خاصة للخدمات المصرفية الإسلامية المطبّقة من طرف البنوك الإسلامية المتواجدة عبر العالم.

نشير إلى جانب هذا التنظيم القانوني الخاص المستوحى من الشريعة الإسلامية، إلى دور المتعاملين الخواص في وضع اشتراطات تعاقدية–أداة رئيسية لاقتصاد السوق– في إعداد قواعد قانونية ذات طابع خاص. يتعلق الأمر بالشروط العامة للمعاملات (البيع، التأمين، النقل، اشتراك الانترنت إلخ... ) والعقود النموذجية، على المستوى الوطني والدولي. كما يمكن الإشارة في مجال قانون العمل، إلى الاتفاقيات والاتفاقيات الجماعية، النظام الداخلي، العرف إلخ...

نسجّل في نفس السياق تطوّر مهم لمدونات الأخلاقيات والمواثيق المنظمة للمهنة، خاصة في مجال المهن الحرة (أطباء، محامين، موثقين، محاسبين، محافظي الحسابات، ناقلين إلخ...)، تشكّل هذه القوانين قواعد سلوك من وضع المعنيين بها أنفسهم، محدّدة بهذا الشكل حقوقهم وواجباتهم عند ممارسة نشاطهم المهني. كما نجد أيضا هذه القواعد على المستوى الدولي مثل القانون الموحّد المتعلق بالتجارة الدولية أو "ليكس ماركاتوريا" أو المصطلحات الخاصة بالتجارة الدولية، وبالتالي إعادة النظر في مسألة احتكار الدولة لإنتاج القواعد القانونية.

تلكم هي جوانب إشكالية هذا الملتقى الدولي، التي ستناقش وفق المحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: التأثر الثقافي و مصادر القانون،

المحور الثاني : تدويل مصادر القانون،

المحور الثالث: ازدهار الشريعة الإسلامية كمصدر للقانون،

المحور الرابع : خصخصة مصادر القانون.

## Argumentaire :

Le droit est le reflet de la société, il en organise les relations internes et externes. Puise de l'environnement social, le droit est l'expression de la culture de la société, de ses habitudes, de son présent, son passe, de son évolution, sa décadence, ainsi que les différents aspects de la vie en société. Il est, aussi, un aspect de la souveraineté de l'Etat sur son territoire, ses ressortissants et qu'ainsi, il ne sera fait appel éventuellement aux lois étrangères - assimilées a de simples faits- que lorsque la loi nationale l'autorise et sous la condition de ne pas contredire l'ordre public. Les conventions internationales doivent quant a elles faire l'objet d'une procédure de ratification pour devenir exécutoires.

Cette conception du droit est l'objet de remise en cause, depuis quelque temps déjà et cela pour diverses raisons. Outre les considérations d'ordre sociologique, historique et civilisationnel, nous assistons a un accroissement du rôle de la Communauté internationale, a un retour de la *Chari 'a* et a l'émergence et au développement de plus en plus important de normes privées.

La promulgation du Code civil fran9ais au début du 19eme siècle qui se voulait être une rouvre mondiale, suivi a la fin du meme siecle par le Code civil Allemand « BGB » ont eu une grande influence sur le droit civil notamment des pays du Monde arabe, de l'Afrique et de l'Amérique du sud. Cette influence qui traduit en fait, la suprématie et l'hégémonie de la civilisation européenne a été également favorisée par la décadence du Monde musulman et l'expansion du phénomène de la colonisation. Il s'en suivi, notamment, un phénomène d'acculturation juridique d'une grande portée. En effet, l'accession des pays anciennement colonises a l'indépendance ne leur a pas permis pour autant de revenir au droit antérieur, considère comme droit authentique, tel est l'exemple du Droit Algérien.

En fait, cette situation n'est pas spécifique a l'Algérie, qui n'a fait en réalité que suivre la démarche adoptée par le Monde arabe, qui avait connu lui aussi le phénomène du colonialisme. L'Egypte, pays leader du Monde arabe, avait, des son accession a l'indépendance affirme sa souveraineté dans le domaine du droit tout en modernisant son système juridique. Pour se faire, elle a eu recours au droit occidental, tant pour les aspects de forme (codification) que de fond, alors que de grands juristes du Monde arabe voyaient dans cette démarche l'émergence d'une tradition juridique arabe.

Par ailleurs, les liens de coopération tisses entre les différents Etats dans tous les domaines de la vie ont donne lieu a l'apparition d'entités régionales et internationales. L'Algérie, a l'instar des autres pays, est membre de diverses communautés, maghrébine, arabe, musulmane, et fait également partie de l'Union africaine, des Nations unies, des pays de la Méditerranée, des organisations internationales spécialisées. Cette diversité des relations requiert un rapprochement des différentes législations qui s'influencent mutuellement et les pays se voient imposer, parfois, l'adhésion aux recommandations de la communauté internationale dans certaines matières a l'instar, des droits de l'homme, la protection de l'environnement, la lutte contre le crime transnational etc. et d'ou un impact sur les sources du droit.

La coopération entre les Etats, en matière économique généralement, est également a l'origine de la mise en place d'un système d'interdépendance dans lequel chaque pays s'est engage a contribuer aux intérêts de la communauté internationale. Ce nouveau contexte a eu un impact sur le concept de souveraineté nationale, voire même la remise en cause de certains droits souverains, compte tenu des exigences internationales. On est passe du concept de souveraineté absolue a un nouveau contenu de souveraineté, servant les intérêts de la communauté internationale.

Cette évolution suite a la redynamisation du rôle de la Communauté internationale et l'ouverture des pays les uns sur les autres n'a pas empêche, la *Charia'a* en tant que systeme juridique de revenir également sur le devant de la scène aussi bien nationale qu'internationale.

Faut-il rappeler tout d'abord, que la *Charia'a* est un élément de l'identité non seulement de la société algérienne mais également de tous les pays musulmans. En tant que tel, *la Charia'a* n'a jamais été exclue totalement du système juridique des pays musulmans ; elle a continue a s'appliquer tout au moins en matière de statut personnel pour les pays qui ont été l'objet de colonisation ou de protectorat. Il est vrai aussi, qu'âpres leur accession a l'indépendance, les pays arabo-musulmans a l'instar de l'Algérie, l'Egypte, la Syrie, la Libye ont tente de restituer a la *Charia'a* son rôle de source principale de leur législation, mais sans grand succès pour les considérations citées précédemment.

Nous assistons, cependant, depuis la promulgation du Code civil jordanien en 1976 a un réel effort de codification de la *Charia'a* qui est redevenue la source principale du droit de certains pays arabo-musulmans tel le Yemen, le Soudan ; les Emirats arabes unies etc. La Ligue arabe s'est jointe également a cet effort dans le cadre de son projet d'unification des législations des pays arabes qui devait s'inspirer exclusivement de la *Charia'a.*

Enfin, sur le plan international, la finance islamique connait un grand succès depuis la crise mondiale de 2008 et semble constituer une réelle alternative pour les pays occidentaux. Faut-il souligner a cet égard les efforts déployés par l'Organisation de comptabilité et d'audit des institutions financières islamiques (AAOIFI) -organisation internationale- qui a mis en place une règlementation privée du secteur bancaire islamique, appliquée par les banques islamiques implantées a travers le monde.

A cote de cette réglementation privée inspirée par la *Chari'a*, il convient de souligner également l'apport des contractants par le biais des stipulations contractuelles - instrument principal de l'économie du marche -dans l'élaboration des règles juridiques d'ordre prive. Il s'agit principalement des conditions générales des différentes transactions (vente, assurance, transport, abonnement internet...etc.) et des contrats types, aussi bien au plan national qu'international. Il peut être cite également au titre du droit du travail, les conventions collectives, les accords collectifs d'entreprise ; règlement intérieur, usages etc.

Nous enregistrons, dans le même ordre d'idées, un développements important de codes de déontologie, et d'éthique notamment dans le domaine des professions libérales (médecine, barreau, , notariat, comptabilité, fiscalité, transport, etc.).Ces codes énoncent des règles de conduite établies par les concernes eux-mêmes, définissant ainsi, leurs droits et leurs devoirs dans l'exercice de leurs activités professionnelles. Nous retrouvons ces règles particulières également au niveau international a l'instar des principes *Unidroit* relatifs au contrat du commerce international ou la *lex mercatoria*, ou encore les termes du commerce international etc. Ces nouvelles exigences sont a l'origine de la remise en cause du monopole de l'Etat en matière de production des règles de droit.

Tels sont les termes de la problématique de ce colloque international, qui sera débattue a travers les quatre axes suivants :

Premier axe : influence culturelle et sources de droit

Deuxième axe : internationalisation des sources de droit

Troisième axe : épanouissement de la *Charia'a* en tant que source de droit

Quatrième axe : privatisation des sources de droit.